مصطفى النتشه، ورئيس جامعة بير زيت بالوكالة، د. غابي برامكي، ومدير مركز دراسات اللاعنف، د. مبـارك عوض، الذي أُبعد الى الولايات المتحدة الاميركية، مؤخراً. وتعكس العودة الى أهم بنود الوثيقة المشار اليها أمرين*: صورة المأزق السياسي الذي بلغته الانتفاضة، والمتمثل في قصورها، حتى الآن، بفعل عوامل عدة، بعضها ذاتي وبعضها الآخر موضوعي، عن تجسيد مكاسب سياسية ملموسة ومحددة؛ ومحاولة «فرملة» الاندفاعة السياسية التي لا تخلو، في بعض جوانبها، من خلط بين التكتيكي والاستراتيجي في عمل الانتفاضة، والتطرف اللفظي، الذي لا يعكس موازين القوى الفعلية على الارض، ويضـع أهدافاً غير قابلة للتحقيق في المدى المنظور، استناداً الى رؤية قاصرة مبهورة ومفاجأة بالزخم الذي جاءت به الانتفاضة ومستوى تضحيات المواطنين في المناطق المحتلة. وقد جمع الداعون الى هذا التطرف، الى جانب الداعين الى استعجال الحل السياسي وقطف ثمار الانتفاضة، بين هدف اطلاق سراح السجناء وعدم دفع الضرائب مع الاستقلال الوطني واقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، ليس في سلة واحدة وحسب، وانما جرى طرحها للتحقيق دفعة واحدة. وهكذا عاد هدف اجراء انتخابات بلدية في مدن وقرى الضفة والقطاع ليتصدر قائمة الاهداف المباشرة والقريبة للمنتفضين. وبدا هذا المطلب منطقياً وواقعياً في ظل المعطيات التي وفّرتها الانتفاضة، وهي معطيات لم ترتفع، بعد، الى مستوى أهداف أعلى في الظروف الراهنة، الامر الذي ربما تحقق، في وقت لاحق، وربما بعد سنوات، وباعتباره مدخلاً لاستعادة أهم المؤسسات الوطنية. فقد وقع هدف الانتخابات في سياق عمليات التحصين الجارية للمؤسسات الموجودة ومحاولات اقامة مؤسسات بديلة من مؤسسات الاحتلال الاسرائيلي على المستويات الادارية والوظيفية.

*
* *

واجهت قوى الانتفاضة هذه المعضلات بالسعي الى تدمير نقيضها المباشر الاكثر خطورة على النضـال الوطني، والمتمثـل في مشروع الحكم الذاتي الاداري، بصيغتـه الاسرائيلية المرتكزة على التفسير الليكودي «الخاص» للشق الفلسطيني في اتفاقيتي كامب ديفيد، وكذلك في مشروع بيرس القـائم على موضـوعة التقاسم الوظيفي بين اسرائيل والاردن، فعملت على تحطيم أسس الاحتلال وركائز مؤسساته، أي مجموع البنية التحتية التي أقامها على امتداد العشرين سنة الماضية. وأُجريت هذه العملية بالتوازي مع وضع أسس مؤسسات وطنية وظيفية وادارية بديلة، تشكل نوى حكم اداري وطني فلسـطيني في المناطق المحتلة يمثل مرحلة انتقالية على الطريق الى الدولة الفلسطينية كاملة السيادة. ومثّل تشكيل لجان وطنية ووظيفية، ذات طابع اجتماعي وسياسي، الاجابة الاولى عن السؤال المتعلق بنوعية وشكل هذه الركائز البديلة، التي بدأت تتحوّل، مع سير الانتفاضة التصاعدي وتطور تجربتها التنظيمية، الى أدوات حكم محلية صغيرة، وبسيطة، ومحدودة الصلاحيات، ولا يتخطى اطار عملها حدود مناطقها، أو احيائها. غير ان لجاناً مثل لجان التجار، والقوة الضاربة، والمرأة، واللجان الصحية والتموينية، الخ، حملت امكانات تطويرها والارتقاء بها في داخلها، فحققت الجانب الذاتي الذي يؤهلها للانتقال الى مرحلة أرقى تصل حدود ممارسة شكل متقدم من أشكال السلطة المحلية، الامـر الذي لا يستكمـل، ولا ينجـز، قبـل أن توفـر الانتفـاضـة شروط انجازه الموضوعية ومظلة

* يمكن العودة الى البنود كاملة في **اليوم السابع**، باريس، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥.